الهوية والانتماء

في بلاد الشامْ في العهد العثماني

الدكتور عبد الكريم رافق

جامعة دمشق

من المتداول في أدبياتنا القومية أن الشعور بالوعي القومي قد ظهر في القرن التاسع عشر، بفعل المؤثرات الأوروبية، ولاسيما شعارات الثورة الفرنسية وما تلاها من أفكار التحرر، في ظلّ الحكومات البرجوازية ومحاولاتها في السيطرة كقوى رأسمالية، وردود الفعل القومية والاشتراكية على ذلك. وفي حين أن هذه المؤثرات لم تكن بقليلة، إلا أن هذا الوعي القومي العربي لم يظهر من العدم بل إنه تنامى بفعل ذلك، كما أن الكتّاب الذين أسهموا في إثارة هذا الوعي، وشكّلوا دعامة عصر النهضة، لم يكونوا سوى قلّة إذا ما قورنوا بالكثرة من المثقفين العرب الذين يوصفون بالتقليديين، وهم العلماء المسلمون. فكيف نظر هؤلاء العلماء إلى هويتهم وانتمائهم في الدولة العثمانية؟ هل سايروا الدولة ووافقوها في ما أصدرته من قوانين، حتى وإن لم تتفق مع الشريعة الإسلامية؟ وهل امتنعوا عن إسداء النصح للحكّام والمطالبة بحقوقهم كممثلي أمة نشرت العدل بين الناس وأعطت الداخلين في الإسلام الحقوق نفسها التي تمتع بها أفرادها رغم سبقهم في الدين والتضحيات التي قدّموها في تثبيت دعائم الأمة؟ وما هي المواقف التي اتخذوها إزاء الظلم الذي مارسه السيئون من الولاة والكثرة من

رجال الإقطاع -وجلّهم من الأغراب- بحق الفلاحين والمدنيين على حد سواء؟ إن الوعي القومي الذي تنامى في القرن التاسع عشر ما هو إلاّ استمرار لوعي عربي أصيل والتزام بين مختلف فئات الشعب التي يجمعها على تعدد مذاهبها وأصولها، ثقافة مشتركة وتراث واحد عبر التاريخ. وكان العلماء المسلمون، إبّان الحكم العثماني، في طليعة من تمسك بهذه الهوية وهذا الانتماء العربيين.

فمن الملاحظ في العصور المعروفة في أدبياتنا أيضاً بعصور الانحطاط، حين فقد العرب زمام المبادرة في الحكم إثر سقوط الخلافة العباسية في بغداد، وسيطرة المماليك المستوردين من سهوب القفقاس، في مصر والشام، واعتناقهم الإسلام، وإيقافهم المدّ المغولي، وإنهائهم بقايا الوجود الإفرنجي وصدّ غزواته الأخيرة، من الملاحظ أن هؤلاء قد انصهروا بالتدريج في الأجيال اللاحقة مع سكان البلاد، وحموها من الغزوات الخارجية، كما فعل العثمانيون الذين أعقبوهم، وتبنوا ثقافة البلاد التي عاشوا فيها ونشّطوها وشجّعوا أصحابها، وأضافوا إلى مآثرها العمرانية، ولاسيما ذات الصفة الدينية منها. وقد دفنوا في الأرض العربية التي ألجأتهم إليها ومنحهم شعبها الرئاسة. ويختلف العثمانيون عن المماليك في أنهم نقلوا عاصمة حكمهم إلى خارج الوطن العربي، ولم يزر سلاطينهم البلاد العربية بعد فتحها، باستثناء زيارة السلطان عبد العزيز مصر في عام ١٨٦٣م، كما لم يقم أحد منهم بالحجّ(١)، ربما بسبب مشاغلهم في الجبهة الأوروبية بالدرجة الأولى، وكانت هذه الجبهة شاغلهم الرئيس منذ نشأتهم كغزاة برّ وبحر ضدّ الإمبراطورية البيزنطية أولاً ثم الإمبراطورية الجرمانية المقدسة المرتكزة على فيينا في عهد أسرتها الحاكمة من آل هابسبورغ.

وبالرغم من تبني العثمانيين الحروف العربية في كتابتهم، إلى أن استبدل بها مصطفى كمال في عام ١٩٢٨ الحروف اللاتينية، ودفاعهم عن الأقطار العربية التي فتحوها ضد الإمبراطوريات الأوروبية إلى أن انهارت قوتهم في الحرب العالمية الأولى، وكذلك بنائهم العديد من الأبنية الدينية من جوامع وتكايا ومدارس في الأقطار العربية،

فقد استمر الإخباريون وكتّاب التراجم وغيرهم من العرب يشيرون إليهم بـــالأروام أو الروم[٢]، وهي اللفظة التي أشار بها العرب المسلمون من قبل إلى الروم البــيزنطيين، وذلك لأن العثمانيين سكنوا المنطقة نفسها التي سكنها البيزنطيون من قبلــهم، وكـــانوا بعيدين عن العرب، لا يرى هؤلاء منهم سوى الإنكشارية في القلاع ورجال الإقطـــاع الأغراب في الأرياف، وكذلك الولاة وكبار القضاة الأحناف وجلّهم من الأروام. وترد إلى بلاد الشام، بين الفينة والأخرى، الجيوش العثمانية إما لصدّ عدوان على الحــدود، أو القضاء على المتمردين في الداخل.

وإذا كانت المصادر العربية المعاصرة في بلاد الشام قــد أشـــارت إلـــى العثمـــانيين بالأروام، وإلى السلطان العثماني بسلطان الروم، وإلى الحجّ العثماني بالحج الرومـــي، فإن العثمانيين قد أشاروا إلى سكان البلاد العربية بأولاد العرب. كما أن اللغة المعتمدة في المحاكم الشرعية في بلاد الشام، كما في غيرها من الأقطار العربية، كانت اللغــــة العربية، في حين أن لغة هذه المحاكم في الأناضول والبلقان كانت التركية. وإذا مـــا وردت الأوامر إلى المحاكم في البلاد العربية باللغة العثمانية عُـــهِدَ بترجمتـــها إلـــى الترجمان في المحكمة الشرعية. وقلّما انتشرت اللغة التركية بشكل كبير حتـــى بيـــن العلماء العرب. وإذا ما عرفها أحدهم سارع كتّاب التراجم إلى ذكر ذلك كأنه الاستثناء وليس الأمر الشائع. وهكذا بقيت العربية لغة القرآن الكريم، قدسيتها، واستمرت عاملاً هاماً في ثبات الهوية العربية واستمرارها.

وبالرغم من انضواء معظم الأقطار العربية تحت الحكم العثماني لما يقرب من أربعـــة قرون، وتقسيم هذه الأقطار إدارياً إلى ولايات عرفت بأسماء المدن التي جُعلت مراكز لها، فإن الكتابات العربية المعاصرة استمرت تشير إلى "بلاد الشام" كإشارتها إلى "بلاد مصر" وكذلك "العراق". كما أن هذه الكتابات استخدمت تعبير "بلاد العرب" تمييزاً لـــها عن "بلاد الروم". واستخدمت كتب التراجم الشامية كلمـــة "القســـطنطينية" (عاصمـــة بيزنطة السابقة) التي استعملها العثمانيون في الواقع على نقودهم، إلى جـــانب تعبـــير

"اسلامبول"، أي مدينة الإسلام، التي حورت فيما بعد إلى "استنبول" المؤلفة من (ستان) وتعني بلاد، كما في قولنا "عربستان"ـ أي بلاد العرب، فيما تعني (بول)، وهي من اليونانية "بوليس" أي المدينة، فتصبح الكلمة بشقيها (مدينة البلاد). وقليلاً ما أشارت الكتابات العربية في بلاد الشام إلى استنبول بأنها دار الخلافة. وحين يرد هذا التعبير فذلك لمناسبة توجه أحد العلماء إليها. كما أن الكتابات لم تشر إلى الحاكم العثماني بالخليفة بل أشارت إليه باستمرار بأنه السلطان أو ملك الروم، إلى أن أعلن السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) نفسه خليفة وتبنّى الجامعة الإسلامية لمقاومة القوميين من الأتراك والعرب، وكذلك تهديد الدول الأوروبية التي كانت تحتل آنذاك الكثير من البلدان الإسلامية العربية. ويذكر سابقاً أن السلطان العثماني قد استخدم في معاهدة كجك قاينارجه، الخاسرة مع روسية، إثر حرب ضروس بينهما دامت من عام (١٧٦٨ إلى ١٧٧٤)، وتخلت الدولة العثمانية بموجبها عن شبه جزيرة القرم التي ضمتها روسية فيما بعد إليها، استخدم لقب الخليفة ليؤكد سلطته الدينية. وكان خطيب الجمعة في حلب، في مطلع الحكم العثماني، قد أطلق على السلطان سليم الأول إثر فتحه إيّاها في صيف عام ١٥١٦، لقب حامي الحرمين الشريفين.

ويتبدّى الشعور بالهوية والانتماء بين العلماء العرب، منذ مطلع الحكم العثماني، بأدب النصيحة الذي شاع بين العثمانيين أنفسهم، حين عمد رجالات الحكم والعلماء من بينهم إلى تقديم النصائح إلى السلطان في أعقاب الهزائم والأزمات أو لتحاشي وقوعها. ولم يضنّ علماء بلاد الشام بتقديم النصيحة إلى السلطان سليم الأول نفسَه، الذي هزم المماليك واستولى على بلاد الشام، ومصر (١٥١٦-١٥١٧)، وعرفت عنه الشدَّة والقسوة وحين يكتب الباحثون المحدثون عن أدب النصيحة هذا فإنهم يقصرون ذلك على رجال الدولة العثمانية، غير عالمين أن علماء العرب قد توجهوا بالنصيحة إلى السلطان منذ مطلع الحكم العثماني، يحضّونه على إقامة العدل ورفع الظلم، وكان في طليعة هؤلاء الناصحين الشيخ علي بن علوان الحموي (المتوفى عام ٩٣٦هـ/

١٥٣٠م)، الشافعي، الصوفي الشاذلي، والواعظ بمدينة حماة، "ممن أجمع الناس على جلالته وتقدمه وجمعه بين العلم والعمل، وانتفع به الناس وبتآليفه في الفقه والأصول والتصوف[٣]".

وجّه ابن علوان نصيحته إلى السلطان سليم الأول العثماني إثر فتحه الشام، في الفترة بين بدء هذا الفتح في صيف عام ١٥١٦، ووفاة السلطان سليم في عام ١٥٢٠، أي حين كان السلطان سليم في أوج سلطته وانتصاراته في أعقاب هزيمته المماليك وسيطرته على بلاد الشام ومصر وانتصاره قبل ذلك على الصفويين في موقعة جالديران في صيف عام ١٥١٤. وتحمل هذه الرسالة المخطوطة عنوانين: "نصيحة الشيخ علوان إلى السلطان سليم بن عثمان" وهذه رسالة مشتملة على نصائح شريفة ومواعظ ظريفة[٤]. وقد نصح ابن علوان السلطان سليماً باتباع الكتاب والسنة؛ قولاً وفعلاً، وشريعةً وطريقةً وحقيقةً، وإزالة المنكرات والفواحش، وإقامة حدود الله والنهي عن الخمر والميسر، وعدم التعرض للمسلمين وأخذ داوبّهم قهراً وظلماً. وخاطب السلطان يقول: "قلت انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، فما نصرت الظالم ولا حجزته عن ظلمه، ولا نصرت المظلوم ولا أخذت بيده، ولا تظن أيها الملك المظفّر أن أمرك وأمر غيرك من الجيش وغيره مغيّب عن الله تعالى أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن الملائكة والأولياء[٥]".

وأشار ابن علوان إلى مظلمة قاسى منها الناس، ولاسيما الفقراء منهم، بقوله: "ومن المنكرات التي يتعين إنكارها وتغييرها ما جرت به العادة إذ قدم مبشر بظفر ونصر، وأخذ بلدة وقتل عدو وغنيمة ماله، ونحو ذلك يأمر نايب البلد شيخ المحلة المسمى بالكيخيا أن يجمع من محلته مالاً ينطلق ويزيد في القطيعة ويعم بها الفقراء والمساكين ويسحبون أهل الإسلام إلى السجن بالضرب والإهانة وربما يتعذر ببعض أصحاب النايب فإن لم يدعُ المظلوم بلسانه خوفاً من نايب السلطان وغيرهما دعا كل منهم بسرّه وقلبه الذي هو محل نظر ربه عزّ وجلّ القايل إن الله لا يخفى عليه شيء،

وقال تعالى يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، ومن المعلوم الواضح للخاص والعام أن دعوة المظلوم ترفع فوق الغمام فيقول الله تعالى لصاحبها وعزتي وجلالي لأستجيبن لك ولو بعد حين[٦]".

وتتبدى أهمية نصائح الشيخ علوان ليس فقط في وصفها المساوئ الاجتماعية والسياسية التي حلّت بالمجتمع العربي الشامي آنذاك، وإنما بدلالتها على فرض العلماء العرب نفوذهم، ودفاعهم عن المظلومين، منذ السنوات الأولى للحكم العثماني، حين كانت الدولة في ذروة نفوذها، وسلاطينها في أوج قوتهم.

وانتصر علماء العرب في بلاد الشام لتطبيق الشريعة الإسلامية، والتقاليد الإسلامية المتعارف عليها، حين تعارضت هذه مع القوانين السائدة التي طبقتها الدولة. واشتدت نقمتهم بخاصة ضد رسوم الزواج التي طبقها العثمانيون وأدخلوها في قوانينهم، تحت اسم "رسم عروس"، واختلفت نسبتها بين زواج العذراء أو الثيب، والهدف منها إيجاد موارد للمحكمة الشرعية والموظفين فيها. ويرأس هؤلاء في مركز الولاية قاضي القضاة وكان باستمرار غالباً من الأروام (الأتراك العثمانيين) وليس من أبناء البلد. ولم تكن هناك رسوم ثابتة للزواج تدفع للمحكمة وفق معايير معينة قبل ذلك، بل تقاضى العالم العاقد للزواج مبلغاً يتفق وأوضاع المتعاقدين، والهدف من ذلك تيسير الزواج وليس تعسيره. ويقول الإخباري المعاصر شمس الدين محمد بن طولون في أخبار شهر شعبان من عام ٩٢٢هـ/ آب - أيلول ١٥١٦م، "ثم جاء قاضي حنفي من قبل ملك الروم، وهو علي بن زين العابدين الغزي، ثم حصر الشهود في ثمانية في جميع البلاد وألزمهم أن لا يشهدوا إلا ببابه بدرهم معين، وهو على الورقة غير ورقة العقد، خمسة وعشرون درهماً، منها عشرون له، ودرهم للنائب الذي يحمل الورقة، وأربعة للشهود، ثم زادوا ذلك درهماً للمحضر، وعلى ورقة العقد إن كانت بكراً مائة وإن كانت ثيباً خمسة وسبعون، وما زاد على الخمسة والعشرين يكون للصوباشي (مدير الشرطة)[٧]. ويذكر ابن طولون في مكان آخر أن القاضي الرومي زين العابدين حصر

الشهود بهؤلاء الثمانية" ومنع غيرهم من شهود البلد من الشهادة وعقود الأنكحة، وتضررت شهود البلد بذلك تضرراً زائداً، وهم ماشون على اليسى (القانون العثماني)، وهو على كل مستند خمسة وعشرون درهماً، ودرهم للمحضر(٨).

ومما يدل على الاستقلالية في الرأي بين علماء الشام، وانتقاداتهم السلطة الحاكمة لا الرضوخ لها، احتجاج عدد منهم على فرض رسوم الزواج هذه، وكان أشدهم احتجاجاً الشيخ علي بن محمد المقدسي (المتوفى عام ٩٣٤هـ/ ١٥٢٧م)، وهو قدسي الأصل، دمشقي الموطن، ومفتٍ للشافعية. ويصف نجم الدين الغزّي ردّ فعل هذا العالم بأنه: تمنى الموت لفتنة حصلت في الدين لما دخلت هذه الدولة العثمانية وضربت المكوس علي الأحكام الشرعية حتى على فروج النساء، وكان يقول أي فتنة أعظم من ذلك، قال: وأخبرني أنه تنخع الدم وإنه من كبده لما لحقه من القهر والغيرة على دين الإسلام وتغيير الأحكام(٩).

وباستمرار الرسوم استمر العلماء يعارضونها، ومن هؤلاء الشيخ يونس بن العيثاوي (المتوفى عام ٩٧٦هـ/ ١٥٦٨-١٥٧٩م)، والذي وصف بأنه "خطيب المسلمين في دمشق، وكان يتعاطى صناعة الشهادة فيها". ويذكر نجم الدين الغزّي أنه "لما كانت الدولة التركية، وكان قضاة دمشق لا يكونون إلا من الروم، وكان كثير منهم ينهى عن كتابة عقود الأنكحة في غير المحاكم"، قال الشيخ يونس لقاضي القضاة الرومي: "يا مولانا فما هذا التحريج على الناس أن لا يكتب نكاح إلا في المحاكم، قال يا شيخ ينقص من محصولنا، قال يا مولانا ما نقص من ذلك خير مما زاد(١٠)".

وفاقت معارضة علماء الأزهر في مصر رسوم الزواج معارضة أسميائهم في الشام. ويذكر إخباري مصر المعاصر محمد بن إياس أن علماء الأزهر الذين نعتوا هذه الرسوم المعروفة بـ "اليسى العثماني" بأنها "أليسى الكفر" قد أعلنوا الإضراب

احتجاجاً، ونتج عن ذلك كما يقول ابن إياس، أن امتنع الزواج والطلاق في الأيام وبطلت سنة النكاح والأمر لله في ذلك[١١].

ولم تكن رسوم الزواج بحدّ ذاتها غير محتملة عند جميع السكان، لأن نسبتها لم تتجاوز ٣% من وسطي مهر الزواج الشائع آنذاك[١٢]، ولكن العلماء، كما الشعب، اعتبروها بدعة فرضها الحكّام لزيادة الدخل، وهو ما يتعارض مع ما درج عليه العرب المسلمون في السابق من تيسير الزواج وتسهيل نفقاته. كما أن العلماء، باحتجاجهم هذا، كانوا يؤكدون مصلحتهم وكذلك تراثهم الإسلامي أمام قسوة القوانين التي فرضتها الدولة عليهم.

وثمة مواجهة أخرى حدثت بين الشريعة والقانون تتعلق بالفائدة على الديون التي حرّمتها الشريعة في حين اعتمدتها الدولة وطبقتها في المحاكم الشرعية في الأناضول وروميلية بقوة القانون. وربما كان للدولة مسوّغاتها الاقتصادية من وراء ذلك، كما أن الفائدة كانت متجذّرة في المنطقة التي احتلها العثمانيون في الأناضول وروميلية منذ أيام الحكم البيزنطي، كما هي شائعة في أواسط آسية من حيث أتى العثمانيون، وعندما جاءت الأوامر السلطانية العثمانية إلى المحاكم الشرعية في بلاد الشام باعتماد الفائدة طبقتها هذه المحاكم كما وردت في السجلات الشرعية، واعتمدها القاضي، ولكنه ذكر أنه فعل ذلك امتثالاً للأمر السلطاني، وبذلك نفى عن نفسه المسؤولية المباشرة لها. ويوضح ذلك المثال التالي من محكمة حلب الشرعية بتاريخ ٢ محرم ٩٩٤هـ/ ٢٤ كانون الأول ١٥٨٥م:

"أقرّ في مجلس الشرع الشريف جمعة بن محمد الشهير بابن باشي من قرية "بالا تابعة جبل سمعان بأن في ذمته أصالة عن نفسه وكفالة عن ذمة ابن خاله محمد بن شعيب من القرية المذكورة، لحامل هذا الكتاب سيدي عمر بن العوفي مبلغاً قدره مائة وستة وعشرون ديناراً من ثمن حنطة وشعير ودين شرعي بعد كل حساب جرى بينهما

شرعاً، فالدين من ذلك هو على حكم العشرة بأحد عشر ونصف بموجب الأمر الشريف السلطاني، وهذا المبلغ مؤجل إلى ثمانية أشهر من يوم تاريخه، وإنه رهن عنده بمقابلة ذلك جميع حصته التي قدرها نصف فدّان فلاحة متفرقة بأراضي القرية المذكورة المستغنية عن التحديد للعلم بها شرعاً رهناً مستوفياً شرايطه الواجبة شرعاً إقراراً مصدّقاً من المقر له المذكور تصديقاً وجاهاً وشفاهاً وحكم بموجبه مسؤولاً فيه تحريراً في اليوم الثاني من شهر محرّم الحرام سنة ٩٤٤".

شهود الحال: السيد مصطفى بن الزنابيلي، السيد منصور بن السيد ناصر الدين، الشيخ عبد الرحمن البكفالوني، جوسق منصور بن شاة قولي ويوسف جلبي كاتب الخدمة وغيرهم(١٣).

وننشر في ما يلي صورة لهذه الوثيقة:

لم يذكر سجّل المحكمة مقدار الفائدة صراحة في هذه القضية، ولكنها بلغت خمسة عشر بالمائة. وقد حاول القاضي أن يحمل مسؤوليتها إلى السلطان العثماني الذي أصدر أمره بتطبيقها، وبذلك نفى القاضي عنه شخصياً وعن محكمته العربية أية مسؤولية عن خرق الشريعة. ونستشّف من ذلك حرصاً عربياً على التراث العربي الإسلامي الذيّ رفض الفائدة في التعامل المالي وشجّع القرض الذي كان وما زال يوصف بالقرض الحسن، لأنه لا فائدة عليه، ولا مدة زمنية لتأديته، ولا رهن

لضمانته، وإنما قُصد منه عمل الخير والمساعدة في حلّ أزمة مالية لشخص في ضيق(١٤).

وبالرغم من التماثل الديني بين علماء دمشق والدولة العثمانية فقد التزم هؤلاء بهويتهم وفهمهم لمبادئ الشريعة، وهم المؤتمنون على تطبيقها ورعايتها عبر العصور، وجابهوا الدولة وقوانينها حين أخلّت هذه القوانين بمبادئ الشريعة القائمة على العدل. ويتجلّى ذلك في تصدّي علماء الشام للقوانين الإقطاعية التي ألحقت الظلم بالفلاحين لحساب رجال الإقطاع العثمانيين من السباهية الفرسان الذين روّعوا الأرياف وأساؤوا إلى أهلها. وقد عهدت الدولة بالأراضي الزراعية العائدة إليها، وتعرف بالأراضي الأميرية (تختصر إلى ميرية)، إلى هؤلاء السباهية من الجنود الفرسان كإقطاعيات لهم يعيشون من وارداتها، ويجندون أنفسهم وآخرين لخدمة الدولة بحسب واردات الإقطاع الذي قد يكون تيماراً، أي أن وارده السنوي لا يتجاوز عشرين ألف أقجة (وحدة فضية عثمانية)، أو زعامة، وهو ما تجاوز ذلك. وعمد هؤلاء العسكريون الإقطاعيون إلى إرهاق الفلاحين بمطالبهم، وفرض الضرائب الجماعية عليهم، وإساءة معاملتهم، وتقييدهم بالقيود، وزجهم في سجونهم، كما وصفت ذلك مئات القضايا والشكاوى في سجلات المحاكم الشرعية في بلاد الشام.

وقد وصف الأستاذ خليل إينالجك في كتابه المشهور بالإنكليزية وعنوانه: "الإمبراطورية العثمانية" العصر الكلاسيكي، ١٣٠٠-١٦٠٠(١٥)"، مظالم السباهية هؤلاء وترويعهم الفلاحين في أرياف الدولة العثمانية ككل. وقد عانى الفلاحون، كما يقول أينالجك، من بطش السباهية، وفرضهم الضرائب والأتاوات الزائدة وغير الشرعية عليهم، ما اضطر الفلاحين إلى الهرب والالتجاء في الغالب إلى ضواحي المدن. وكان بإمكان السباهي، بموجب القانون الإقطاعي، أن يعيد الفلاح الهارب إلى قريته، عن طريق القضاء، حتى ولو بلغ غيابه خمسة عشر عاماً، وذلك إذا لم يتوفر

للسباهي فلاح آخر يحلّ محلّ الهارب، ويسهم في دفع الضرائب الجماعية، كما أنه كان على زملاء الفلاح الهارب أن يدفعوا ضرائبه للسباهي.

كان ردّ الفلاحين على المظالم التي لحقت بهم إما التحوّل إلى قطع الطرق ومهاجمة رجال الدولة، أو هجرة قراهم، كما فعلت غالبيتهم، واللجوء إلى المدن حيث شكّلوا طبقة فقيرة مقتلعة الجذور وجاهزة لتأييد كل منشق عن السلطة. وقد حدث مثل ذلك حين أيّدت هذه الجموع يحيى الكركي، الذي اتّهم بالزندقة. وكان يحيى هذا من كرك الشوبك في منطقة البلقاء، وقد سافر إلى مصر في طلب العلم، وله مراسلات مع علماء الشام، ثم قدم إلى دمشق وسكن محلّة القبيبات (جنوبي الميدان)[١٦]، واجتمع بعوام هوام لا يفرقون بين الصحيح والمعتل ولا يميزون بين المنتظم والمختل، وشرع يكتب أوراقاً مشتملة على عبارات فاسدة التركيب، واتهمه العلماء بالزندقة، وأعدم في عام ١٠١٨هـ/١٦١٠م[١٧]. وكان معظم أتباعه من المظلومين والهامشيين الذين كانوا على استعداد لتأييد من يقودهم أملاً بتحسن أحوالهم.

وإزاء المظالم التي ألحقها رجال الإقطاع من السباهية بالفلاحين، بموجب القوانين الإقطاعية، نهض كبار العلماء المسلمين في دمشق وغيرها يدافعون عن الفلاحين ويصدرون الفتاوى المؤيدة هجرتهم أوطانهم اتقاء للظلم. وقد واسوهم بأن لهم قدوة برسول الله الذي هاجر من مكة إلى المدينة ليقي نفسه وأتباعه من ظلم الأعداء. وبلغ الأمر بالعلماء أن حثّوا الفلاحين على قتل ظالميهم دون أن يخشوا عقاباً في الدنيا أو الآخرة.

وقد أباح المفتي الدمشقي تقي الدين الحصني للمضطهدين من الفلاحين هجرة أوطانهم رغم الداعي للإقامة من حب الوطن، كما قال: وأضاف: "وما يخرج الإنسان من بلدته التي هي أصل وطنه إلا لأمر عظيم...كي ينجو من العذاب إذ محبة الوطن مستولية على الطباع". ووصف العلماء ما يقوم به السباهية من الظلم بأنه يدل على الاستهزاء

بالشريعة المطهرة المحمدية، وأكدوا أن الأوامر السلطانية إنما تنفذ إذا وافقت الشرع الشريف وإلا فلا.

كما أنهم شجبوا ما قام به بعض القضاة الواقعين تحت نفوذ السباهية من الحكم بإعادة الفلاحين الهاربين من الظلم إلى قراهم، وبيّنوا أن أمر القاضي لا ينفذ إلا إذا وافق الشرع، وكرروا أن الأوامر السلطانية المخالفة للشريعة المحمدية غير نافذة شرعاً وحكم القاضي بموجبها غير نافذ، وقال العلماء عن دفاتر الإقطاع "لا اعتبار للدفاتر الديوانية المخالفة لمقتضى الشرع الشريف. وقد جمعت آراء وفتاوى العلماء هؤلاء نصرة الفلاحين ضد ظالميهم في مؤلف خاص لصاحبه يس (ياسين) الفرضي بن مصطفى الحنفي، وعنوانه "كتاب نصرة الفلاحين عن الأوطان على الظلمة وأهل العدوان[١٨]".

كما ألف الشيخ عبد الغني النابلسي (١٠٥٠-١١٤٣هـ/ ١٦٤١-١٧٣١م)، مفتي الحنفية في دمشق، وكبير متصوفيها، وصاحب الثلاثمائة مؤلّف ونيف، رسالة يدعم فيها الفلاحين ضد ظالميهم من رجال الإقطاع، ويؤيدهم في هجرتهم ضماناً لسلامتهم، وعنوانها: "تخيير العباد في سكنى البلاد". يقول النابلسي في رسالته -الفتوى هذه: "فأمّا إجبار الإنسان على السكنى في مكان مخصوص، وإلزامه بذلك بطريق الإقهار له، والتغلب عليه، فهو ظلم وتعدٍّ، يجب كفّه عن الرجل المسلم، ومنع الظالم به وردعه وزجره، وجوباً متأكداً على المسلمين، خصوصاً الحكّام. ومن له قدرة على ذلك، بالقدر الممكن، من نصيحة، أو تعنيف بالكلام، إلى غير ذلك من قبيل إزالة المنكر، والنهي عنه، الواجب على العام والخاص. وينقل النابلسي عن فقيه الحنفية في البلاد القدسية، الشيخ خير الدين الرملي، في فتاواه الخيرية (الفتاوى الخيرية لنفع البرية) قوله: "سئل في جماعة خلوا من بلدهم مما عليهم في الكلف والأذى والظلم والبلاء، واستوطنوا بلداً غيره، ومكثوا فيه مدة سنين، والآن اتبعهم رجل ولاه السلطان قساماً على بلدهم الأصلي، ليأخذ مما يتحصل من قسم سنين، أرضه نظير عطائه في

الديوان، يسمى سباهياً، يريد جبرهم على العودة إلى ذلك الوطن، إلاّ أن يدفعوا له دراهماً يسميها "كسر الفدان" (أي تعويضاً)، فهل يجبرون على ذلك؟ والحال أنهم تأهلوا في الوطن الثاني، ورزقوا به أولاداً، وتوسعوا به، بحيث أن بعضهم لا يعرف حرفة الفلاحة رأساً، بل منهم الحلاج والمكاري والتاجر وغيره. أو لا يجبرون؟ أيكون تكليفهم بأحد هذين الأمرين ظلماً وشيناً في الدين، وشناعة لا يجوز فعلها؟ فكيف يكون الحال؟.

أجاب: "تكليفهم بذلك ظلم وشين في الدين، وشناعة لا يجوز فعلها بين أظهر المسلمين، فإن المؤمن أمير نفسه، فله الإقامة في أي بلد شاء".

ويؤكد النابلسي أن: خروج أهل القرى من قراهم وتركهم مساكنهم وأملاكهم بسبب الجور والظلم الزائد عليهم، وعدم تحميلهم ذلك لضعف قدرتهم عليه، بحيث لا يمكنهم عبادة الله تعالى، بتحريم الحرام وتحليل الحلال، من فسق الظلمة وعدوانهم عليهم وطلبهم منهم ما لا يرضى به الله تعالى، فإن الذي تفعله أهل القرى من الخروج عن قراهم أمر يثابون عليه..."(١٩).

لقد وضعت هذه المظالم ولاء العلماء في الشام على المحك فآثروا الانتصار للمظلومين من أبناء وطنهم على الظالمين من رجال الإقطاع، ومعظمهم من الأغراب، وأيدوا هجرة الفلاحين قراهم التي وصفوها بأنها أوطانهم. وطغت في كتابات العلماء وفتاواهم مدلولات الوطن وتمسك الإنسان بوطنه، وعدم رغبته في هجرته إلاّ لسبب عظيم. وأجمعوا على أن الداعي للإقامة هو حب الوطن.

وإذا كان حب الوطن قد طغى في كتابات العلماء فإن أحدهم، نجم الدين الغزي، قد آلمه ما أصبحت عليه الأمة من تأخر آنذاك، ويعد بذلك في طليعة المفكرين العرب في بلاد الشام في العصر الحديث الذين تنبهوا إلى وضع الأمة السيئ في وقت مبكر. كان الشيخ محمد نجم الدين أبو المكارم الغزي (٩٧٧-١٠٦١هـ/ ١٥٧٠-١٦٥١م)، الذي

نزح جدّه الأكبر من غزة إلى دمشق، مفتياً للشافعية في دمشق وصاحب كتاب التراجم "الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة، وذيله لطف السمر وقطف الثمر من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر"(٢٠). وقد هاله ما أصاب الأمة في عهده من تأخر، والمرجح أنه كان يقصد أمته العربية الإسلامية آنذاك لأن الدولة العثمانية كانت ما تزال ترزح في فترة الأوج. ولبيان الحكم من هذا التأخر وضع الغزي مؤلفاً من سبعة مجلدات أسماه "حسن التنبه لما ورد في التشبه"(٢١).

كانت بلاد الشام في الفترة التي كتب فيها الغزي كتابه هذا، في النصف الأول من القرن السابع عشر، يعصف بها تمرّد الجند العثماني، من الإنكشارية ورجال الإقطاع، في مراكز المدن كما في الأرياف، يروعون الأهلين بمتطلباتهم المالية وجورهم. ومما أدى إلى هذا الوضع ما أصاب العملة الفضية العثمانية، وهي الأقجة، من انهيار في قيمتها في أعقاب تدفق الفضة من العالم الجديد -أمريكة- عبر إسبانية، في عهد ملكها فيليب الثاني، ومنها إلى الدولة العثمانية وولاياتها العربية. فعمد الجند العثماني، وبخاصة منهم أصحاب المرتبات، إلى فرض ضرائب إضافية على الأهلين للتعويض عن تدني القيمة الشرائية لمرتباتهم. وحين حاولت الدولة منعهم من ذلك ثاروا عليها. وحدثت ثورات العساكر هذه أولاً في اليمن، بدءاً من ستينيات القرن السادس عشر، وقد استغلها الأئمة الزيديون فيها وأعلنوا استقلالهم عن الدولة العثمانية في عام ١٦٣٥. وكانت ثورات العساكر في مصر، في الفترة بين عامي (١٥٨٩-١٦٠٩م)، أكثر عنفاً لأن المماليك المتربصين بالعثمانيين، استغلوا تلك الضائقة الاقتصادية، فثاروا على الدولة وأعلنوا سلطاناً من بينهم إلى أن قضت الدولة عليهم.

وفي العراق أدت ثورة قائد الشرطة بكر الصوباشي إلى تدخل الصفويين واحتلالهم بغداد في الفترة بين (١٦٢٣-١٦٣٩م)، إلى أن استرجع السلطان العثماني مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠)، سلطته عليها. وفي بلاد الشام نفسها عاث العساكر الأغراب في

الأرياف يثقلون الفلاحين بالضرائب غير القانونية للتعويض عن انهيار قيمة مرتباتهم وعمدت الدولة إلى البطش بهم إفرادياً[٢٢].

وعاصرت الدولة ثورات العساكر في بلاد الشام، منذ أواخر القرن السادس عشر وحتى حوالي منتصف القرن السابع عشر، ثورات الأمراء المحليين، مثل علي باشا جانبلاط في حلب الذي استقل بحكمها عملياً في العقد الأول من القرن السابع عشر، وثورة فخر الدين المعني الثاني أمير جبل الشوف الذي ثار على الدولة العثمانية وهزم والي دمشق العثماني ووسع حكمه من الشوف ليشمل البقاع والساحل حتى طرابلس، وكذلك شمالي فلسطين، إلى أن قضى عليه السلطان مراد الرابع في عام ١٦٣٥[٢٣].

وفي داخل المدن حدثت اضطرابات اجتماعية كتلك التي بدأت في القبيبات وحي الميدان في الضاحية الجنوبية لدمشق، واستغلها يحيى الكركي، لتحدي السلطات الدينية والمدنية مستفيداً من دعم الفقراء والأغراب اللاجئين إلى دمشق، فاتهم بالزندقة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وقتل في عام ١٦١٠. وقد أدت الأزمة الاقتصادية آنذاك، وانهيار قيمة العملة، وجشع التجار والحكام، إلى ارتفاع الأسعار. ويضيف إخباري دمشق المعاصر شرف الدين بن موسى الأنصاري في مؤلفه "نزهة المخاطر وبهجة الناظر"[٢٤]، غلاء الحبوب وازدحام الناس على الأفران[٢٥].

هال مفتي دمشق نجم الدين الغزي ما شهده بنفسه من اضطراب اجتماعي واقتصادي وسياسي أصاب أمته العربية الإسلامية من حوله، في وقت كانت الدولة العثمانية تستعيد فيه المبادرة للقضاء على الثائرين في عهد السلطان مراد الرابع، فتساءل عن أسباب تأخر "هذه الأمة"، وخرج بنتائج أخلاقية قوامها العودة إلى ماضي الأمة والتشبه بالمحسنين من أبنائها. وما لا شك فيه أن هذا العالم -المفكر كان يعكس أفكار العديد من العلماء وقطاعات الشعب الذين عبّر باسمهم عن التأخر الذي كانت تعاني منه الأمة وعن الدواء الأخلاقي الذي ليس بإمكانهم وصف غيره.

يقول الغزي إنه جعل كتابه هذا في قسمين، بين فاتحة وخاتمة، القسم الأول خصّه بمن ورد الأمر بالتشبّه بهم والاقتداء بهداهم وهديتهم، والقسم الثاني فيمن ورد النهي عن التشبّه بهم واتباع طرقهم. ويعبّر الغزي في المقدمة عن قصده بالتشبّه والغاية التي يهدف إليها من كتابه، فيقول: "إن التشبه عبارة عن محاولة الإنسان أن يكون شبه المتشبه به وعلى هيئته وحلّته، ونعته وصفته"(٢٦).

وفي باب خاص، في مطلع الكتاب، يلخص الغزي سبب تأليف كتابه والهدف الذي يرمي إليه منه بقوله: "باب بيان الحكم الظاهرة في تأخير هذه الأمة التي منها فضل تشبّههم بالصالحين من الأمم الماضية. وتجنبهم عن قبايح الطالحين منهم ذوي التيجان". ويقول أيضاً: "اعلم أن تأخر هذه الأمة عن سائر الأمم إنما لحكم كثيرة يظهر منها أن تأخيرهم عين تقديمهم وتفضيلهم وأن الله تعالى لم يرد بتأخيرهم في الزمان إلا تزكيتهم وتكريمهم(٢٧)". ويقول في مكان آخر: "ومن الحكم واللطايف في تأخير هذه الأمة أيضاً أن الله تعالى سترهم ولم يفضحهم على أمة بعدهم كما فضح عليهم من تقدمهم من الأمم وكشف لهم أحوالهم(٢٨)". وفي انكفاء وقبول بالأمر الواقع، يقول الغزي: "فأراد الله أن يجعل الراحة لهذه الأمة من الدنيا وأكدارها بقصر آجالها وأعمارها"، ولكنه يستدرك وكأنه واثق من تجاوز المحنة، فيتابع قائلاً: "ثم إنه تعالى ضاعف لهم الأعمال والأجور واختصهم بخصائص تلحقهم في الزمن اليسير بمن سلف من أهل الجدّ والتشمير(٢٩)". ويلخص الغزي قصده من هذا الباب بقوله: "وهو مقصودنا من ذكر هذا الباب في هذا الكتاب إن هذه الأمة حيث تأخرت أمامهم، وانكشفت لهم علوم الأمم المتقدمة وأخبارهم وسنن الأنبياء السالفة وأحوالهم، واستبان لهم الفرق بين أحوال المؤمنين والمقربين وأحوال الكافرين والمبعدين، (وما أعلى الله تعالى للطايفة الأولى من الجزاء الحسن، وما أعدّه للطايفة الأخرى من الجزاء السوء والعقاب الوبيل، لا جرم انبعثت قلوبهم، وتحركت أرواحهم، وانشرحت صدورهم،

واطمأنت نفوسهم للتشبه بأولئك، وانقبضت وقعدت وضاقت وأنفت من التشبه بهؤلاء"(٣٠).

وفي مجال حثّه على التشبه بالصالحين من الأمم الماضية، يقول الغزي: "فإذا عملنا معشر الأمة المحمدية بأعمال الأولين فقد تضاعفت أجور الأولين بسبب عملنا بأعمالهم لأن من سنّ سنة حسنة كان له أجرها وأجر من يعمل بها"(٣١).

ويخلص الغزي إلى القول في مقدمة كتابه: "وأما إذا امتنعت هذه الأمة عن التشبه بالكفار والفسقة من الأمم المتقدمة فإنهم يستفيدون من ذلك فوائد أيضاً منها ثواب امتناعهم عن تلك الأفعال والأحوال القبيحة، واستبشاعهم لها وتنكبهم عنها وتجنبهم منها، وظفرهم بفضيلة بغض هؤلاء المبغضين الممقوتين في الله تعالى إذ لا يتحقق بغضهم لهم إلا بتجنب أحوالهم واتقاء أعمالهم، كما لا يتحقق حب الصالحين إلا بالتخلق بأخلاقهم(٣٢).

لم يكن المفتي نجم الدين الغزي الوحيد بين علماء المسلمين في بلاد الشام آنذاك الذين هالهم تأخر الأمة" فحاولوا أن يصفوا لها الدواء بالتشبه بالمحسنين من الأمم الماضية؛ فقد جاراه، ونقل عنه، وذهب إلى أبعد منه، مفتي دمشق الحنفي وكبير علمائها ومتصوفيها الشيخ عبد الغني النابلسي (١٦٤١-١٧٣١)، الذي شغل باله هو الآخر وضع الأمة آنذاك. وقد عبّر عن ذلك في مؤلف له عنوانه: "هذا كتاب القول السديد في جواز خلف الوعيد والرد على الرومي الجاهل العنيد، وقد انتهى من كتابته في ٢٦ ذي الحجة ١١٠٣/ ٨ أيلول ١٦٩٢م(٣٣)، وفيه يتهم النابلسي عالماً رومياً لا يذكر اسمه، بالجهل والعناد لأنه اتهم العرب بالكفر، وهاجم تعاليم شيخه الأكبر الشيخ محي الدين بن عربي. وقد كتب النابلسي مؤلفه لتبرئة العرب عامة وابن عربي خاصة من التهم التي قذفهم بها العالم الرومي. وتحمل نسخة أخرى لهذا المؤلف من التاريخ نفسه عنواناً أكثر التصاقاً بالموضوع وهو : الرد على من تكلم على ابن عربي(٣٤)، كما

يرد لها عنوان آخر هو الرد على الطاعن في العرب وفي فضل العرب". وكان النابلسي، قبل عشرين عاماً من كتابة مؤلفه هذا، وقد وضع مؤلفاً أكثر تفضيلاً في ١ جمادى الأولى ١٠٨٣هـ / ١٦٧٢م، عنوانه: "هذا كتاب الرد المتين على منتقض العارف محي الدين"(٣٥).

والنابلسي في رده على العالم الرومي، يصفه بأنه عجمي، ويذكره أن العرب كانوا سادة العجم والروم، وهم الذين أدخلوا العجم والروم في الإسلام. ويستشهد عبد الغني النابلسي، في بداية مخطوطه، بمؤلف نجم الدين الغزي إذ يقول: "ومعلوم أن العرب أفضل من غيرهم قال الشيخ الإمام خاتمة المحدثين بدمشق الشام الشيخ نجم الدين الغزي العامري رحمه الله تعالى في كتابه الذي سماه "حسن التنبه لما ورد في التشبه في باب النهي عن التشبه بالأعاجم وفضل العرب، لا ينكر ويدل عليه العقل والنقل"(٣٦). وقد ذهب النابلسي إلى أبعد مما قاله الغزي في فضل العرب بقوله: "في الحديث أن لا فضل لعربي على أعجمي ولا أسود على أبيض إلا بالتقوى"، نعم استوى الناس في التقوى قدّم العربي على غيره لحديث مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه.."(٣٧). ويؤكد النابلسي أن أولوية العرب في الإسلام تعود إلى دورهم الرائد فيه، وإلى استخدامهم المحاججة العقلية، وإلى براعتهم باللغة العربية. واستشهده بالحديث الشريف: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحبوا العرب لثلاث لأني عربي والقرآن عربي ولسان أهل الجنة عربي"(٣٨).

إن اعتداد النابلسي بدور العرب وبهويته العربية يعكس دون شك ما كان يشعر به غيره من العلماء، مثل نجم الدين الغزي، كما أنه لا بد من أن يلقى القبول لدى أتباع النابلسي من المتصوفة وغيرهم من طبقات الشعب.

وقد أبدى النابلسي في مؤلفه هذا الكثير من التسامح تجاه أتباع المذاهب غير الإسلامية الذين يعيشون بجواره، ويتكلمون لغته، ويشاركونه في التراث، ويشاطرونه أفراح

الحياة وأتراحها، وهو ما ينسجم مع إعتداده بالعرب. وقد حمل على العـــالم الرومـــي لعدم فهمه الشريعة وسماحتها، حين أصر على أن غير المسلمين سيذهبون إلى النـــار. وردّ النابلسي، ملتزماً برأي شيخه محي الدين بن عربي، أن الله قد وعـــد المســـلمين بالجنة وتوعّد غير المسلمين بالنار، وأن الوعيد يمكن أن يلغى لأن هـــؤلاء يدفعـــون الجزية مما يفيد المسلمين، كما أن من صفات الله الكرم والمسامحة، ولهذا يمكن لغـــير المسلمين أن يذهبوا، كالمسلمين إلى الجنة، وهذا ما أعلنه النابلسي في عنوان مؤلفـــه حين قال بجواز خلف الوعيد نظراً لأهمية ذلك ولتخطئـــة العـــالم الرومـــي. ويـــرى النابلسي "جواز خلف الوعيد في مذهب أهل السنة والجماعة، ويضيف "يجوز خلفـــه لأن خلفه من الكرم والكرم من صفات الكمال في حق الله تعالى"، ويذهب النابلسي إلى حد القول: إن أهل الكتاب" وأن لم يعطوا الجزية فإنه يجوز أن الله تعالى يعفو عنـــهم ويدخلهم الجنة ولا شك أن العفو عنهم سعادة لهم وذلك جـــائز منـــه تعـــالى وليـــس بمستحيل عليه سبحانه[٣٩].

ويعكس النابلسي في مؤلفه هذا أفكار التحرر والعقلانية في تفسير الشريعة، كما يؤكـــد التسامح العربي الإسلامي تجاه العرب غير المسلمين. وقد عاش النابلسي هذا التسامح ومارسه في رحلاته إلى فلسطين حيث زار الأماكن الدينية للمسلمين وغير المســـلمين. وفي زيارته إلى بيت لحم، من أعمال القدس، يوم الأحـــد الموافـــق ٩ ربيـــع الأول ١١٠٥هـــ/ ٨ تشرين الثاني ١٦٠٣م، يذكر النابلسي: "وزرنا هناك في تلك الكنيســـة مولد عيسى عليه السلام وموضع النخلة والمهد، تبركاً بآثار النبي المعصـــوم وتيمنـــاً بذلك العهد. ولله درّ الشهاب الخفاجي حيث لم يزل للرقة واللطافة يناجي، وهـــو فـــي ديوانه المشهور، الذي هو بالفصاحة معمور، وبالبلاغة مغمور، فقال[٤٠]:

أرى البيـــت المقـــدّس صـــار قلبـــي ... ومـــا حـــرم حـــواه غـــير جســـمي
فأشـــرق ربنـــا مشـــكاة نـــور ... بـــلا نـــار بـــه لـــيزبل وهمـــي
وروح القـــدس فيـــه لـــه قـــرار ... ومولـــده بـــه فـــي بيـــت لحـــم

ويتابع النابلسي قوله: "وقد أضافنا بعض الرهبان بما تيسر من الزاد نحن ومن معنـــا من الأخوان، وأسمعونا فيه صوت الأرغلا، فكأنهم استنطقوا شحروراً وهزاراً وبلبـــلاً وما أحسن في هذا المقام تشريف لساني بما أنشده جناب العارف الكامل عفيف الديـــن التلمساني، قدّس الله سرّه، وأعظم في الدواوين شعره، حيث قال:

بتنـــا يغنينـــــا الــــــهزار الــــــذي يطـــرب بـــــــاللحن إذا مــــــا تـــــلا

ويجمـــع الأنغـــام فـــي صوتـــــــه كإفـــــا يســــــتنطق الأرغــــــــلا

وقد بلغ النابلسي في هذا الإعجاب باستضافة الرهبان له وسروره بموسيقاهم حداً بعيداً في التسامح الديني.

وقد تلاقت أفكار الشيخ عبد الغني النابلسي في شعوره بهويتـــــه العربيـــة، وتفســـيره المتسامح للشريعة الإسلامية، وتعايشه مع غير المسلمين العرب، مع أفكار معاصر له من رجال الدين المسيحي في دمشق، وهو الخوري ميخائيل بريك، الذي وضع تاريخاً للشام بين عامي ١٧٢٠ و ١٧٨٢[٤١]. يقول بريك في مقدمة كتابه: إنه بـــدأ تاريخـــه للشام من عام ١٧٢٠ لثلاثة أسباب، أول وعيه على الدنيا، ولأنه في هذا الزمان ظهر، طايفة بيت العظم، وزراء وحكّام في دمشق وغيرها (ويصفهم بعد ذلك أنهم مـــن أولاد العرب) ولأنه في هذا الزمان ظهر بين النصارى مذهب الكاثوليكية[٤٢].

لقد أعطى بريك الأولوية لظهور الحكام من آل العظم على انتشار الكاثوليكيـــة رغـــم أهمية هذا الحدث، لأن الكاثوليكية كانت تستقطب اتباعها من كنيســـتَه الأرثوذكســـية ودلّل بذلك على اعتداده بالحكام من آل العظم كونهم من أولاد العرب، وقـــد طبقـــوا التسامح الديني أثناء حكمهم، وصار للمسيحيين في عهد أسعد باشا العظم والي الشـــام (١٧٤٣-١٧٥٧)، كما يقول بريك: "عزّ وجاه وسيط وسطوة وذكـــر"[٤٣]. ويبـــدو أن بريك قد تنبه إلى أهمية بروز أولاد العرب آنذاك حين ترتسم في عـــام ١٧٢٤ علـــى

الكرسي الأنطاكي في دمشق البطريرك كيرلس، الذي اعتنق الكاثوليكية وكان عربياً، ويصفه بْريك بأنه أول من ارتسم من أولاد العربيين"(٤٤)، خلافاً للبطاركة السابقين واللاحقين الذين كان اليونانيون يعيّنوهم، واستمر تعيين هؤلاء إلى أن تعربت البطريركية الأنطاكية الأرثوذكسية في دمشق في أواخر القرن التاسع عشر.

واستمر اعتداد الخوري ميخائيل بريك بتسلم أولاد العرب مناصب الحكم، فوصف حسين باشا بن مكي الذي خلف أسعد باشا العظم في الحكم، وأصله من غزة، بأنه: "من ثاني طائفة من أولاد العرب الذين أصبحوا وزراء في بلادنا"(٤٥).

وكما اعتدّ العلماء المسلمون في بلاد الشام بانتمائهم العربي، وشجب الشيخ علي بن علوان الحموي ظلم الحكام، وقلق المفتي نجم الدين الغزي على أوضاع التأخر التي كانت تعاني منها الأمة، وانتصر الشيخ عبد الغني النابلسي وجَمْع من العلماء الدمشقيين للفلاحين في بلاد الشام الذي كانوا يعانون من ظلم الإقطاعيين وقوانينهم الجائرة، فقد أضاف الشيخ عبد الغني النابلسي بعداً آخر هو من صميم الانتماء العربي والتسامح الإسلامي، إذ دافع عن حق غير المسلمين العرب في الذهاب إلى الجنة، كالمسلمين لأنهم يسهمون مع هؤلاء في دعم الدولة المالي والمشاركة في التراث الواحد والانتماء إلى الوطن الواحد، فأشاد بريك بحكم الحكام من آل العظم لأنهم محليون ويتكلمون العربية، خلافاً للحكام من الأروام الذين تعاقبوا قبلهم وبعدهم. وامتدح بريك تسامح الحكام من أولاد العظم تجاه الطوائف المحلية غير الإسلامية. وهذا التلاقي بين الشيخ عبد الغني النابلسي في الاعتداد بالانتماء والتسامح إنما هو انعكاس للتعايش في المجتمع بين فئاته المتنوعة المذاهب، يجمع فيما بينهم انتماء حضاري واحد، وتراث عربي مشترك، ومساهمة فاعلة في مختلف أنشطته وتعايش عبر القرون. ومن أمثلة ذلك، في العهد العثماني، المشاركة في العمل ضمن الطوائف الحرفية التي انتظمت العاملين الحرفيين على اختلاف مذاهبهم. وتعددت الطوائف الحرفية التي شارك في عضويتها المسلمون وغير المسلمين على قدم المساواة، لأن

الانتساب الحرفي والتدرج في مراتبه من أجير إلى صانع ومعلّم كانت تتحكم بهما المهارة الحرفية وليس الانتماء الديني. وروعي التخصص الحرفي الذي ضم المتخصصين في الحرفة (الكار) بقطع النظر عن مذاهبهم فقد شارك في طائفة العطارين الذي يصنعون العطور والأدوية النباتية في مدينة حلب مثلاً مسلمون ويهود نظراً لخبرتهم في هذه الحرفة، وشخصت وفود مشتركة منهم إلى المحكمة الشرعية لإبلاغ القاضي ما اتخذوه من قرارات تتعلق بحرفتهم. واقتصرت حرفة قصاري القماش على مسلمين ومسيحيين دون غيرهم. كما شارك أتباع المذاهب المختلفة في عدد من الطوائف المختلفة في عدد من الطوائف مثل طوائف باعة الخبز بأنواعه، وطائفة الحيّاك (صنّاع الحرير)، وطائفة فتالة الحرير. ومما يدل على الأخلاقية المهنية والتسامح الديني بين الحرفيين أن شيخ القصابين المسلم في مدينة حلب مثلاً سمح للقصابين اليهود بزيادة درهم على السعر الذي يبيع فيه القصابون المسلمون اللحم الحلال وذلك ليدفعوا الزيادة إلى فقراء اليهود المعروفين بالصعاليك، ولم يعترض المحتسب الذي يدقق في الأسعار والموازين على ذلك(٤٦).

كما أن التعايش الذي دافع عنه الشيخ النابلسي والخوري بريك كان قائماً في التجاور السكني، ويلاحظ ذلك في العديد من الحارات والأحياء التي كانت تحمل أسماء دينية، مثل حارة النصارى التي كانت وما تزال تضم في الواقع خليطاً من المذاهب بدليل تجاوز دور أصحاب المذاهب هؤلاء مع بعضها. واستمر التعايش والاختلاط رغم. كل الأزمات التي عصفت بالمنطقة(٤٧).

وتنامى الشعور بالهوية والانتماء بين علماء بلاد الشام إلى درجة متقدمة من الوعي في القرن الثامن عشر، كما يدل على ذلك المعروض الذي تقدموا به إلى السلطات العثمانية في عام ١١٥١هـ/ ١٧٣٨م، تحت عنوان: "مطالب علماء العرب لآل عثمان". وقد أورد هذا المعروض الرحالة المغربي أبو القاسم الزياني في كتابه: "الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة براً وبحراً"(٤٨). وكان الزيناتي قد زار الشام

وقام بالحج في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، كما زار استنبول واجتمع إلى علمائها الذي أطلعه أحدهم على هذا المعروض الذي وقف عليه عند شيخ الإسلام، وفي ما يلي نصه:

مطالب علماء العرب لآل عثمان ١١٥١هـ/ ١٧٣٨:

لم يخفَ عن كرم علمكم أن الله اختار من خلقه محمداً رسول الله للثقلين جنهم وانسهم، وأبيضهم وأسودهم، عربهم وعجمهم، ولما قبضه الله قام بأمر دينه خلفاؤه الأربعة؛ رضوان الله عليهم، فناضلوا عليه العرب والعجم، إلى أن رسخ، وقاتلوا عليه من أباه، ثم قام به من بعدهم من ملوك العرب، وجاهدوا في سبيل الله حق جهاده إلى أن فتحوا الأمصار، وبلغوا منتهى الأقطار، وكل من دخل في هذا الدين الحنفي كان له مالهم، وعليه ما عليهم من أحمر وأسود وعربي وعجمي، بل كانوا يميزون العجم على العرب، ويولونهم المناصب الدينية والدنيوية تأليفاً لهم وجبراً لخواطرهم واقتداءاً بسنة نبيهم، حتى صار أكثر المناصب السلطانية بأيديهم بعد أن كانوا تحت قهرهم وغلبتهم، ما وضعوا من حقهم ولا احتقروهم ولا استبدوا دونهم بمنصب. حتى أن منصب الخلافة الشرعي جعلوا لهم مثله وهو منصب السلطنة الذي يعادل الخلافة، بل هو أعظم منها وتحت حكمه العرب والعجم. ثم كذلك قاسموهم في المناصب الدينية والدنيوية كالقضاء، والفتوى والتدريس والحسبة والإراثة، والإمامة والخطابة والنقابة والحجابة والوزارة والإمارة طول أيامهم إلى أن انقرضت دولتهم نحواً من ستمائة سنة أو فوقها.

ولما صارت الخلافة السلطانية للعجم استبدوا بهم وأنزلوهم عن مراتبهم، بل أهلنوهم وحقّروهم. ولو وجدوا السبيل لما وعي في صدورهم من العلم لأزالوه. أجيبونا عن هذا بما يوافق الشرع العزيز والسلام.

"وتوجه بهذا الدفتر أعيان فقهاء العرب لحضرة الوزير الأعظم وشيخ الإسلام الذي هو المفتي. ولما قرأ عرض الحال، أمر الوزير بإحضار القضاة وأعيان العلماء، وأسمعهم ما في عرض الحال، قالوا: غداً نأتيك بالجواب. وانفصل المجلس واجتمع القضاة والفقهاء عند المفتي على الجواب، إلى أن اتفقوا عليه وكتبوا تحته في الدفتر، هذا الذي كتبه ساداتنا الفقهاء مما كان من اختيار الله تعالى لرسوله مولانا محمد بن عبد الله من كافة خلقه، وأرسله إلى الثقلين، ولما قبضه الله قام بأمر دينه خلفاؤه الراشدون رضوان الله عليهم وجاهدوا في الله حق جهاده إلى أن رسخ الدين. ثم بعدهم ملوك العرب من بني أمية وبني العباس، وتبعوا ما كان عليه الخلفاء، وجاهدوا وفتحوا وبلغوا أقاصي البلاد. وأسلم من أسلم من العجم.، وخالطوهم وقاسموهم المناصب السلطانية، والمناصب الشرعية، كل ذلك صحيح معلوم مشهور لا مرية فيه. فمن شك في نبوءة محمد ورسالته وسيرة خلفائه وعدلهم فقد كفر أو قارب الكفر. ومن طعن في عدل من اشتهر عدله من ملوك بني أمية وبني عباس فقد أثم وباء بغضب من الله، فقد كان عظماء ملوكهم على ما ذكرتم ولا خلاف عندنا في ذلك".

«ولما آل الأمر إلى خلفهم الذين هدموا حدود الشريعة، وقدموا للمناصب من لا يخاف الله من العرب والعجم، وجاروا في الأحكام، واستحلوا الحرام، وتركوا الجهاد حتى استولى الكفار على ثغور المسلمين وغلبوا على ساحل مصر والشام، بل على الشام كله وعلى مصر من أيام بني عبيد وبني العباس، ولولا أن الله تدارك هذا الدين المحمدي بملوك العجم من الكردية والسلجوقية والخوارزمية والعثمانية، لترك هذا الدين جملة لعدم من يقوم من ملوك العرب وأمرائهم، وقلة إنصافهم، وعدم عدلهم، في الملك والدين، فوالله لو دخلتم هذه المناصب الدينية لفسدت وبُدّلت الحقيقة بالمجاز وما تجعلونه حجة من استعمالنا لهذه القوانين في الأحكام الشرعية لها أصل معتبر في الشرع العزيز، يعلمها من له تقدم في فهم الكتاب والسنة، فلا تحدثوا أنفسكم بالتقديم لهذه المراتب، فإن ولايتكم لها هي ابتداء المفاسد، فاقنعوا بما ترزقونه في الملازمة

والتدريس، وما تنتفعون به من الكتابة والصحبة لكل رئيس، وعليكم منا أزكى السلام، في البدء والختام، قيد عام واحد وخمسين ومائة وألف».

إن مطالب العلماء العرب بإنصافهم وتذكير الحكام بدورهم في نشر الإسلام وإقامتهم العدل، تنسجم مع الدعوات الإفرادية التي سبق أن قام بها الشيخ علي بن علوان والمفتي نجم الدين الغزي والمفتي النابلسي في الانتصار للمظلومين والمطالبة بتطبيق مبادئ الشريعة كما كان الأمر في عهد الأسلاف القدامى من العرب المسلمين. وقد تزامنت مطالب العلماء العرب هؤلاء في القرن الثامن عشر مع دعوة إصلاحية إسلامية في بقعة أخرى من الوطن العربي، في الجزيرة العربية، حيث قام الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣-١٧٨٧)، بحركته الإصلاحية داعياً إلى تأكيد التوحيد، ومن هنا تجدر الإشارة إليه وإلى حلفائه ومناصريه من السعوديين وبالموحّدين لأنه شجب ماكان شائعاً بين عامة الشعب في الدولة العثمانية آنذاك من عبادة الأولياء والمتطرفين من أصحاب الطرق الصوفية وتوسيطهم بين الله والمؤمنين. ودعا الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى العودة إلى صفاء الإسلام كما في عهوده الأولى، أيام السلف الصالح، حين كان الإسلام في الجزيرة العربية مهد العرب الأول، ومن هنا التسمية الأخرى لهذه الدعوة الإصلاحية التي عرفت بالسلفية. وفشلت محاولات الدولة العثمانية في القضاء على هذه الحركة الإصلاحية بمحاولتها تسليط القوة الناشئة في مصر آنذاك بزعامة محمد علي باشا ضد الموحّدين السلفيين الوهابيين هؤلاء في الجزيرة العربية وذلك في محاولة لإضعاف الفريقين. ولم تتمكن الدولة العثمانية في نهاية المطاف من القضاء على الوهابيين الذين كان لهم تأثيرهم الفاعل في حركة الإصلاح الديني آنذاك وفي الحد من تطرف الطرق الصوفية كما حدث مثلاً في الحركة الصوفية السنوسية في ليبية التي تعتبر بحق حركة إصلاحية دينية، وكذلك الحركة المهدية في السودان التي حاولت إدخال الإصلاح في مجتمع قبلي.

وتزامنت هذه الحركات الإصلاحية الدينية في القرن التاسع عشر في مهد العرب، في الجزيرة العربية، وعلى أطرافه مع حركة دينية سلفية في بلاد الشام عرفت بحلقة دمشق التنويرية، وكان من كبار دعاتها الشيخ طاهر الجزائري والشيخ جمال الدين القاسمي والشيخ عبد الرزاق البيطار وغيرهم. وكانت جميع هذه الحركات السلفية بدعواتها الإصلاحية، وشجبها تطرف الطرق الصوفية الشائعة آنذاك، وتطلعها إلى صفاء الإسلام كما في عهوده الأولى، في زمن السلف الصالح، رديفاً هاماً لحركة الوعي القومي العربي التي تأثرت بالأفكار الأوروبية المتحررة في القرن التاسع عشر[٤٩].

ومن هنا تأتي أهمية تقصي الفكر العربي لدى العلماء المسلمين في بلاد الشام وشعورهم بالهوية والانتماء في القرون التي سبقت القرن التاسع عشر، لأن فكرهم هذا يشكل القاعدة الأساسية للوعي القومي العربي في ذلك القرن. فالنهضة لم تنشأ من العدم بل كان هؤلاء العلماء، بأصالتهم وصفائهم وانتمائهم العربي ودفاعهم عن قيم الإسلام وتسامحه، جذور هذه النهضة ومرجعياتها وجملة هويتها العربية في أصعب الظروف.

BioGraphies of Prominent Clerics as Possible Approach to the History of the Christian Arabs in the First Centuries of Ottoman Rule The Case Of Macarius Ibn Al- Za'im

Carsten Michael Walbiner

Some introductory remarks

When I started writing my thesis on which was thought to be the edition and translation of a description of Georgia written in 1665 by Patriarch Macanus Ibn al-Za'im of Antioch (Walbiner 1994), I attached little importance to the biography of the author; little space was therefore dedicated to the description oof his life. However, in the course of my research I realized that the biography oof Macanus provides many important facts which not only help to better understand his literary work but also the history of his community, the Greek Orthodox, in the 17th century.

Macanus lived in a period, which was for a long time described as historically uninteresting oor even without a history. As an example, Frend summanises three centuries with one sentence: "From the sixteenth to the eighteenth enturies he hristians n he iddle ast ave ittle istory worth telling"(Frend 1969). But of course there is history, and like every history it is worth telling. Yet the sources for its reconstruction are rarely used; they are still lying dormant in the archives and libraries of the East and the West.

This paper was presented at the table ronde "Les enjeux de l'etude biographique". Organized by l'institut Français d'Etudes Arabes de Damas (IFEAD, Damascus) on 14-16 March 1996, and at the conference "Russia and the Orthodox of the East" at Balamand University, 19-21 November 1998, where a greater emphasis was laid on Russian sources. It has been modified for publication.

Research fellow at the Orient-Institut der Dcutschen Morgenländischen Gesellschaft, Beirut, specialised on Arab Christianity.

الحواشي والمراجع

(١) انظر مثلاً ورود هذه التعابير بكثرة في كتاب أحمد البديري الحلاق، **حوادث دمشق اليومية**، ١١٥٤-١١٧٥/١٧٤١-١٧٦٢، تحقيق الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة، ١٩٥٩.

(٢) انظر: Suraiya Faroghi and Sultans, the Haji under the Ottomans, 1517-1683, I. B. Tauris, London 1994,p.185.

قد اقتصر الحج بين أفراد الأسرة الحاكمة على الإناث منهم، كزوجات السلاطين أو شقيقاتهم، كما قام السلاطين ببناء سور القدس وعدد من الأبنية وبرك الماء، ولاسيما منهم السلطان سليمان القانوني، وأرسلوا الأعطيات باستمرار إلى فقراء الحرمين الشريفين.

(٣) انظر ترجمته في **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، ٣ مجلدات، للشيخ نجم الدين الغزي، تحقيق جبرائيل جبور، بيروت، ١٩٤٥-١٩٥٩، ج٢، ص ٢٠٦-٢١٣.

(٤) نسخة المكتبة الظاهرية (في مكتبة الأسد حالياً)، رقم ٢١٥٨٠/ب. ويعطي نجم الدين الغزي في ترجمته لابن علوان، **الكواكب السائرة**، ج٢، ص ٧-٢ عنواناً عاماً لهذا المؤلف، وهو كتاب **النصائح المهمة للملوك والأئمة**، ولعل الإشارة هنا إلى الكتاب نفسه.

(٥) انظر: "**نصيحة الشيخ علوان**"، ٩٣ ب - ٩٤ أ.

(٦) شمس الدين محمد بن طولون، **مفاكهة الخلان في حوادث الزمان**، جزءان، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة، ١٩٦٢-١٩٦٤، انظر: ج٢، ص ٢٩-٣٠، وانظر أيضاً: للمؤلف بن طولون، **إعلام الورى بمن ولي نائباً من الأتراك**

بدمشق الشام الكبرى، تحقيق محمد أحمد دهمان، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٦٤، ص ٢٨٠.

(٧) بن طولون، **مفاكهة الخلان** ، ج٢، ص ٤٧.

(٨) الغزي، **الكواكب السائرة**، ج٢، ص ١٩٣.

(٩) القرآن الكريم، سورة غافر، الآية ١٩.

(١٠) القرآن الكريم سورة غافر، الآية ١٩.

(١١) سجلات **محاكم حلب الشرعية**، مجلد ٦، ص ١٠٧.

(١٢) المصدر السابق، ج٣، ص ٢٢٢.

(١٣) محمد بن إياس، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، الطبعة الثانية، الجزء الخامس، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة ١٣٨٠هـ/١٩٦١م، ص ٤١٧-٤٢٤.
وانظر تفاصيل أخرى في مقالنا بالإنكليزية وعنوانه: The Syrian Ulama, Ottoman Law and Islamic Shria "Turcica, Revue d'Etudes Turques, Tome XXVI *1994), pp. 9-32.

(١٤) انظر دراستنا لعقود الزواج في مدينة حماة بالاعتماد على وثائق حماة الشرعية من عام ١٥٣٥، في مقالنا: "**مظاهر اقتصادية واجتماعية من لواء حماة ٩٤٢-٩٤٣/ ١٥٣٥-١٥٦٣**"، مجلة دراسات تاريخية العددان ٢١ و٢٢ (آذار-حزيران ١٩٨٩)، ص ١٧-٦٥، وبخاصة، ص ٤٦-٦٥.

(١٥) Halil Inàlcik, The Ottoman Empire, the Classical Age, 1300-1600, New York, 1973, pp. 11-112.

(١٦) انظر مناقشتنا لهذا الأمر ولأمور الدين والقرض وإساءة استعمالهما، ولتوظيف أموال اليتامى وأوقاف في ما عرف بالمرابحة، وليس الفائدة، في مقالنا: "The Syrian Ulama. Pp. 13-22".

(١٧) مخطوط في المكتبة الظاهرية (مكتبة الأسد)، برقم ٦٨٧٩.

(١٨) انظر: محمد الأمين المحبي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، ٤ أجزاء، القاهرة، ١٢٨٤م (عدة نسخ مصورة)، ج٤، ص ٤٧٨-٤٨٠؛ وانظر كذلك نجم الدين الغزي، **لطف السمر وقطف الثمر من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر**، تحقيق محمود الشيخ، جزءان، دمشق ١٩٨٢-١٩٨١، ج٢، ص ٦٩٨-٧٠٦.

(١٩) انظر هذين المؤلفين في الحاشيتين ٤ و١٦.

(٢٠) مخطوط في المكتبة الظاهرية (مكتبة الأسد)، برقم ٩٠٣٠.

(٢١) حقق هذه الرسالة ونشرها بالعربية مع ترجمة بالفرنسية الدكتور بكري علاء الدين في مقال بعنوان: Deux fatwa-s du Shayh Abd al-Ghani al- Nabulsi, Bulletin D'Études Orientales, Institut Français de Damas, Tome XXXIX, Années 1987, pp. 28-37, voir, pp. 30-33.

(٢٢) الغزي، **حسن التنبه لما ورد في التشبه**، ورقة ٣ آ.

(٢٣) المصدر السابق، ورقة ١٤ آ.

(٢٤) المصدر السابق، ورقة ١٥ آ.

(٢٥) للحصول على تفاصيل وافية عن هذه الثورات انظر بحثنا: "**ثورات العساكر في القاهرة في الربع الأخير من القرن السادس عشر** والعقد الأول من القرن السابع عشر ومغزاها المنشور في كتابنا: **بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث**، دمشق ١٩٨٥، ص ٩٧-١٢٩. وقد ألغي هذا البحث في العيد الألفي للقاهرة ، في ١٩٦٩، ونشر أيضاً مع مجموعة البحوث آنذاك؛ وانظر كذلك في كتابنا: **العرب والعثمانيون** ١٥١٦-١٩١٦م، دمشق الطبعة الثانية، ١٩١٣، ص ١٢٤-١٤٨.

(٢٦) انظر كتابنا: **العرب والعثمانيون**، ص ١٤٨-١٦٧.

(٢٧) مخطوط في الظاهرية (مكتبة الأسد)، برقم ٧٨١٤.

(٢٨) انظر كتابنا: **العرب والعثمانيون**، ص ١٣٤.

(٢٩) توجد هذه النسخة في مخطوطات برلين العربية، برقم MQ1581، وقد كتبها اسماعيل ابن المؤلف وفرغ من تحريرها في ٨ ربيع الثاني ١١٠٤/١٧ كانون الأول ١٦٩٣، وتقع في ثماني عشرة ورقة، وأشكر الزميل الدكتور علاء الدين الأستاذ في قسم الفلسفة بجامعة دمشق الذي أطلعني على هذه النسخة.

(٣٠) نسخة مخطوطة في الظاهرية (مكتبة الأسد) برقم ١٤١٨، الأوراق٥٣-١٠٠.

(٣١) نسخة مخطوطة في الظاهرية (مكتبة الأسد) برقم ٩٨٧٣، وتتألف من سبع وستين ورقة.

(٣٢) المصدر السابق، ورقة ١٤ آ و ١٤ب.

(٣٣) المصدر السابق، ورقة ١٧ ب.

(٣٤) المصدر السابق، ورقة ١٨ ب.

(٣٥) المصدر السابق، ورقة ١٩ آ.

(٣٦) المصدر السابق، الأوراق ٣٥ ب، ٣٦ آ، ٣٧ آ، ٤٠ آ، ٤٢ آ، ٤٣ ب، ٤٤ آ، ٤٤ ب، ٤٥ آ، ٤٦ آ.

(٣٧) عبد الغني النابلسي، **الحقيقة في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر**، تقديم وإعداد أحمد عبد المجيد هريدي، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص ١٢٥.

(٣٨) . النابلسي، هذا كتاب القول السديد، (محطوط برلين وهو الذي نعتمده هنـــا)، ورقة ٣٥ب.

(٣٩) نفس المصدر السابق، ورقة ٣٠ آ، و ٣٠ ب.

(٤٠) نفس المصدر السابق، ورقة ٣١ آ.

(٤١) نفس المصدر السابق، ص ٣٦.

(٤٢) ميخائيل بريك، **تاريخ الشام**، ١٧٢٠-١٧٨٣، تحقيـــق قســطنطين الباشـــا، حريصا (لبنان) ١٩٣٠.

(٤٣) نفس المصدر السابق، ص ٢.

(٤٤) نفس المصدر السابق، ص ٦٢.

(٤٥) نفس المصدر السابق، ص ٣.

(٤٦) تحقيق عبد الكريم الفيلالي، الطبعة الثانية، الرباط ١٩٩١، ص ٣٦١-٣٦٢.

(٤٧) للمزيد حول التعايش ضمن الحرف والأخلاقية التي ساوت بيـــن الحرفييـــن على اختلاف مذاهبهم انظر بحثنا: "**مظاهر من التنظيم الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني**" لمنشور في كتابنا: بحوث في التاريخ الاقتصـــــادي، ص ١٦٠-١٩٢؛ وانظر كذلك بحثنـــا بالإنكليزيـــة: Craft Organizations and Religious Communities in Ottoman Syria (XVI-XIX) cinturies" in la Shi'a Nell' Impero Ottomano, Accademia Nazionale dei Lincei, Roma. 1993. Pp. 25-26.

(٤٨) انظر أمثلة حول ذلك في مقالنا: "**البنية الاجتماعية والاقتصادية لمحلة بـــاب مصلى (الميدان) بدمشق** (١٨٢٥-١٨٧٥)، مجلة دراسات تاريخية، السنـــة ٨، العددان ٢٥ و ٢٦ (آذار وحزيران، ١٩٧٨)، ص ٧-٦٢. وقد نشر هذا البحـــث بالإنكليزية بعنوان: "The social and Economic Structure of Bab al Musalla

(al- Midan), Damascus, 1825, 75". وذلك في الكتاب التكريمي للأستاذ الدكتور قسطنطين زريق، وعنوانه: Arab Civilization, Challenges and Responses, Studies in Honor of Constantine K. Zurayk, edited by George N. Atiyeh and Ibrahim M. Oweiss, State University of New York Press, 1988, pp. 272-311.

(٤٩) انظر: حول تأثر الكتابة التاريخية لبلاد الشام بتطور الشعور الهوية والانتماء، بحثنا بعنوان: "Social Groups, Identity and Loyalty, and Historical Writing in Ottoman and Post- Ottoman in Syria" les Arabes et l'hitoirem sous la diriction créatrice, sous la direction de Dominique Chevallier, presses de l'Université de Paris-Sorbonne, Paris, 1994, pp. 79-93.